فنشأت قِرى ذات كثافة عالية محصورة، ممّا أدّى الى رفع سعر الاراضي. وفي المقابل، فان البنية التحتية لهذه القرى ليست مهيّأة لاستيعاب الزيادة في كثافة السكان، ممّا يؤدي الى تفاقم الأزمة البيئية في القرى.

هدم المباني كأسلوب عقاب

في كثير من بلدان العالم لا يعتبر البناء دون ترخيص جريمة، أو جناية؛ واذا ما أُقيم بناء دون ترخيص، فانه يعالج بفرض غرامات، أو بترخيص الجزء الذي لم يرخّص. وهذا الاجراء ليس متبعاً في اسرائيل، خصوصاً في ما يتعلق بالمواطنين العرب، حيث يعتبر البناء دون ترخيص، او البناء الذي يتجاوز مواصفات الرخصة، جريمة، أو جناية، يعاقب عليها القانون. وذلك يشمل الهدم والسجن والغرامات العالية، الخ.

ولذلك، ارتأت سلطات الحكم العسكري استخدام اسلوب هدم المباني كعقاب رادع لعدم «تفشّي» ظاهـرة البناء غير المرخّص، والزام المواطن بالحصول على رخصة قبل البناء. ولم تكن عملية هدم المبـاني، قبـل الانتفاضة، واسعة كما هو الحال خلال الانتفاضة. ويعزى ذلك الى الاسباب التي ذكرناها سابقاً. امّا بعد نشوب الانتفاضة، فقد حاولت سلطات الاحتلال انتهاج سياسة «الجزرة» في البـدايـة، بأن منحت رخصـاً للبناء علماً منها بأهمية منح رخصة للمواطن والابعاد الاجتماعية، والاقتصـادية، والنفسية، لاصدار الرخص على المجتمع الفلسطيني. ولكن عندما تبيّن ان سياسة «الجـزرة» بشـأن اصـدار الرخص لم توقف الانتفاضة، التي لم تندلع لأسباب متعلقة بسياسة التنظيم، وانما لأسباب سياسية، فقد اتبعت سلطات التنظيم والحكم العسكري سياسة «العصا» (القبضة الحديدية) فوسّعت عمليات هدم المباني، وأصبحت دائرة التنظيم تقدّم تقريراً الى سلطات الحكم العسكري عن القرى التي تتركّز فيها المباني غير المرخّصة، او ان السلطات العسكرية نفسها تطلب من دوائر التنظيم تزويدها بأسماء اصحاب المباني غير المرخّصة في قرية معيّنة حدثت فيها أعمال مناهضة للاحتلال، تمهيداً لهدم هذه المباني كوسيلة لمعاقبة هذه القرى. وهذا ما حدث بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠ في قريـة سيلة الحارثية، حيث هدمت مبان غير مرخّصة بالاضافة الى أربعة مبان لأسباب أمنية. وبتاريخ ١٩٨٨/٤/٩، هدم ١٣ مبنى في قرية بيتا. وبتاريخ ١٩٨٩/٨/٧ هدمت ست مبان في قرية بيت فوريك، قضاء نابلس. وهذا ما حدث، أيضاً، بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢، حيث هدمت أربعة مبان في قرية صوريف، قضاء الخليل. ونستطيع ان نسوق أمثلة كثيرة لنؤكد، ونثبت، هذا المنهج.

وفي كثير من الاحيان، يتمّ اعلان منع التجوّل في قرية معيّنة وتهدم فيها المباني بعد ان يمنع الصحـافيـون من دخول القرية. وتمنع الصحافة من نشر اخبار الهدم؛ وقد حدث ذلك بتاريخ ٧ و١٩٨٨/١٢/٨، حيث هدمت ثمانية منازل في قرية كفر نعمة، قضاء رام الله، ولم يسمح للصحافة بنشر اخبار عن ذلك. ولعل ذلك يفسّر الفرق بين الرقم الذي صرّح به وزير الدفاع الاسرائيلي بأنه خلال السنة الاولى من الانتفاضة هدم ٥٠٥ مبان، بحجة عدم الترخيص؛ أمّا ما نشر في الصحف، فكان ٢٣٠ مبنى فقط. وبذلك يتضح ان عمليات الهدم تجرى تحت غطاء من السرية التامّة في حالات كثيرة، وتستخدم كوسيلة عقاب ضد المواطنين في القرى.

خـلاصـــة

حاولنا، في هذه الدراسة، ان نستعرض الدوافع وراء ما يعرف بالبناء غير المرخّص في الضفة